

شبهات القرآنيين حول السنة النبوية وكيفية التصدي لها

✍ الأستاذ الرباعي أحمد



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁽¹⁾. وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَطِيعُوا تَهْتَدُوا﴾⁽²⁾. وحث الرسول ﷺ على الاعتصام بسنته بعد وفاته فقال: «فإنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة».

السنة تحذرنا منهم ومن مزاعمهم لقد أخبر ﷺ بالمترفين الذين يأتون بعده فيعرضون على سنته، فقال: «يوشك الرجل متكى على أريكته يحدث بحديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلالٍ أحللناه ومن حرامٍ حرّمناه ألا وإن ما حرّم رسول الله ﷺ ما حرّم الله ﷻ»، وهذا الحديث يشير صراحة إلى تلك الفرق المارقة عن الجماعة التي اتخذت "أهل القرآن" اسماً لها، وحلّت نفسها بحليته وهي عاطلة منه.

(1) سورة الحشر/7.

(2) سورة النور/54.

ولا يفهم من أحد من تسمية هذه الفرقة بالقرآنيين أنه مدح لهم، أو تعبير عن شدة تمسكهم بالقرآن، كلاً، بل الواقع أن هذه التسمية آتية لهم من حيث إنهم تنكروا للقرآن، ورفضوا ما ثبت فيه من اتباع الرسول ﷺ وطاعته مما نشأ عنه ضلال كبير في تطبيق الأوامر القرآنية، فخرجوا بذلك عن جماعة المسلمين، فسمّوا قرآنيين من ذلك الجانب.

فالكفر بسنته ﷺ هو قرين الكفر برسالته - فهما أمران متقاربان زماناً متساويان منزلة، ويكادان يكونان متماثلين حكماً، ولا يختلفان إلا باعتبار أن ثمة كفراً دون كفر، وإلا فإنكار سنة رسول الله ﷺ وجحدها كفر، كما أن إنكار رسالته كفر..

الجدور التاريخية لهذه الطائفة: إن فتنة الاكتفاء بالقرآن ليست حديثة العهد، فقد قذفها الشيطان في نفوس بعض الناس في القرن الأول، فهذا الخطيب البغدادي يسوق بسنده في كتابه "الكفاية" إلى الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه، أنه كان جالسا ومعه أصحابه يحدثهم، فقال: رجل من القوم لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران بن حصين: «ادنه، فدنا، فقال: أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، تقرأ في اثنتين، أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفاء والمروة ثم قال: أي قوم، خذوا عنا فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلن».

إن إنكار السنة أول ما بدأ كان ذلك على أيدي طوائف لها ذكرها في التاريخ، فقد بدأت على أيدي الخوارج والشيعة، أما الشيعة فإنهم لم يقبلوا من سنة النبي ﷺ إلا القليل الذي نُقل إليهم عن طريق من يدين بعقيدتهم في الإمامة ويشايح آل البيت، فالشيعة - إذن - رفضوا السنة لأنهم طعنوا في عدالة الصحابة رضي الله عنهم لأنهم بايعوا أباً بكر رضي الله عنه خليفة لرسول الله ﷺ ولم يبايعوا علياً الذي كان هو الخليفة من وجهة أنظار الشيعة، ولم يستثن الشيعة من ذلك سوى عدد يزيد قليلاً على أصابع اليدين.

أما الكم الهائل من السنة فلا اعتداد به عندهم، وأما الخوارج فبسبب واقعة التحكيم طعنوا في عدالة الصحابة رضي الله عنهم فمن الخوارج مَنْ فَسَّقَهُمْ، وهم قلة لا تذكر، والأكثر من طوائف الخوارج كفروا بالصحابة - عياداً بالله - أما في الأحكام فقد أنكروا الرجم في الزاني المحصن؛ لأنه ليس في القرآن، وأقاموا حد السرقة ولم يلتزموا ما ورد في السنة وإجماع الأمة، يقول عبد القاهر البغدادي عن الخوارج: «إنهم أنكروا حجية الإجماع والسنن الشرعية، وأنه لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن، ولذلك أنكروا الرجم، والمسح على الخفين؛ لأنهما ليسا في القرآن، وقطعوا يد السارق في القليل والكثير؛ لأن الأمر بالقطع في القرآن مطلق، هكذا بدأت مسيرة إنكار سنة رسول الله ﷺ ورفض اعتبارها مصدراً تشريعياً كالقرآن، والخروج على طاعة رسول الله ﷺ بدأت مسيرة الضلال هذه على أيدي الخوارج والشيعة

هذا وبعد القرن الثاني لا نرى في كتب التاريخ والعقائد ومن ألف في الفرق والمذاهب ظهور هذه الفرقة وهذا المذهب واستمر الوضع هكذا أحد عشر قرناً على وجه التقريب

حتى كانت نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، حيث نبتت نابتة سوء بين المسلمين في بلاد الهند، وذلك بنشأة ما سمي بطائفة "القرآنيون" تلك الطائفة التي زعمت الاعتماد على القرآن وحده، وطرح السنة النبوية المطهرة، وأخذت تدعو إلى نحلها بهمة ونشاط تحت رعاية الاستعمار الإنجليزي، ثم انتقلت من الهند إلى باكستان - بعد التقسيم - تحت مسمى "البرويزيين"

إن الدعوة إلى الاعتماد على القرآن دون السنة في التشريع الإسلامي بدأت تغزو الهند منذ نهاية القرن التاسع عشر، على إثر انتشار الأفكار التي بثها أعضاء حركة أحمد خان، غير أن مفعولها سرى بشكل واضح في بنجاب بأواسط الهند الموحدة، وذلك في مطلع القرن العشرين.

ففي سنة 1902م ظهر شخص اسمه عبد الله جكرالوي مؤسس الحركة القرآنية وبدأ نشاطه الهدام، بإنكار السنة كلها متخذاً مسجداً بـلاهور مقراً لحركته تلك، وقد تزعم حركة القرآنيين.

حمل القرآنيون في هذا العصر لواء التشكيك في السنة النبوية، وأجلبوا عليه بخيل شبههم ورجلها لرحزحتها عن مقام الاحتجاج، غير أنهم لم يظفروا بطائل، وكان الأئمة لهم بالمرصاد.

شبهاتهم والردود عليها

لقد تمسك القرآنيون بعدة شبه منها:

الشبهة الأولى: قولهم؛ إن القرآن الكريم كافٍ في بيان قضايا الدين وأحكام الشريعة، وإن القرآن قد اشتمل على الدين كله، بجملته وتفصيله، بكلياته وجزئياته، وقد استدلو لشبهتهم هذه بما زعموه أدلة من القرآن المجيد، من ذلك قوله سبحانه: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾، وقوله أيضاً: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾⁽³⁾.

تفنيد الشبهة والرد عليها: إن القول بهذه الشبهة يدل على جهل بالقرآن المجيد، وعدم فهم لآياته، بل يدل على سوء قصد لدى القائلين بها، فإن الأمة مجمعة على أن القرآن العظيم، قد اشتمل الدين مجملاً في كثير من جوانبه وأحكامه، ومفصلاً في جوانب أخرى، وقد جاءت السنة النبوية المطهرة فبينت المجمع وفصلته، فقال تعالى: ﴿يَا بَلِغْنَ وَالزُّبُرُ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾⁽⁴⁾.

(1) سورة الأنعام/38.

(2) سورة يوسف/111.

(3) سورة يس/69.

(4) سورة النحل/44.

فلا نزاع أن القرآن شمل أصول الشريعة كلها، ونص على بعض جزئياتها اليسيرة، وأما ما أدعاه هؤلاء من تنصيبه على كل صغيرة وكبيرة، فهو بهتان عليه، لا يقره واقع القرآن، يقول د. مصطفى السباعي في كتابه: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 178: «إن القرآن الكريم قد حوى أصول الدين وقواعد الأحكام العامة، ونص على بعضها صراحة، وترك بعضها الآخر لرسوله ﷺ فمنها ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه».

وإذا كان أصحاب هذه الشبهة يزعمون أن القرآن المجيد قد فصل كل شيء، وبين كل صغيرة وكبيرة في الدين؛ فلنحتكم وإياهم إلى عماد الدين الصلاة؛ أين في القرآن الكريم عدد الصلوات، ووقت كل صلاة ابتداء وانتهاء، وعدد ركعات كل صلاة، والسجدة في كل ركعة، وهيئاتها، وأركانها، وما يقرأ فيها، وواجباتها، وسننها، ونواقضها، إلى غير ذلك من أحكام لا يمكن أن تقام الصلاة بدونها؟ ومثل ذلك يقال في أحكام العبادات كافة،

الشبهة الثانية: السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها، كما تكفل بحفظ القرآن.

الرد عليهم: زعم أعداء السنة أن الله تعالى تكفل بحفظ القرآن دون السنة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾، إن رب العزة قد تكفل بحفظ ما صح من حديث رسول الله ﷺ والدليل من القرآن على حفظ السنة قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽²⁾، فليست كلمة الذكر في القرآن خاصة بالقرآن، بل هي للسنة أيضاً، فيلزم من هذا أن يكون الله تكفل بحفظ السنة، لأن حفظ المبين يستلزم حفظ البيان للترابط بينهما.

(1) سورة الحجر/9.

(2) سورة النحل/44.

يقول الدكتور عبد الله المهدي عبد القادر في كتابه: دفع الشبهات عن السنة النبوية ص 64: «سلمنا جدلاً أن "الذكر" هو القرآن، إلا أن الآية تفيد حفظ الله ﷺ السنة، فإن حفظ المبيّن يقتضي حفظ المبيّن».

الشبهة الثالثة: التأخر في تدوين السنة النبوية، فالسنة لم تدون إلا في مطلع القرن الثاني الهجري؛ لأن أول من أمر بتدوينها هو الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو قد تولى الخلافة سنة 99هـ وتوفي سنة 101هـ. وهذه المدة الطويلة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل، يقول أحدهم: وإذا كان سامعون لا يستطيعون ذكر ما تحدثنا عنه في خطبة الجمعة الماضية، فكيف بسماع مائة سنة وصحة بيانه.

الرد على الشبهة القول بأن تدوين السنة كان متأخراً ولم يبدأ التدوين إلا مع مطلع القرن الثاني هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، فقد روى البخاري في صحيحه تعليقاً قال وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر «ما كان من حديث رسول الله ﷺ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، لكن هذا لا يعني أن كتابة السنة لم تحدث إلا بعد قرن من الزمن فالكثافة غير التدوين، أن الكثيرين خلطوا بين كتابة السنة، وبين تدوينها حيث فهموا خطأ أن التدوين هو الكتابة، وعليه فإن السنة النبوية - ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري، ولو أنهم أدركوا الفرق بين الكتابة والتدوين لما صح التشكيك في السنة النبوية بدعوى تأخر تدوينها مدعين أنه دخلها الزيف؛ لأن العلم الذي يظل قرناً دون تسجيل لا بد وأن يعتريه ما يعتريه ويدخله التحريف، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى أما القلم فهو حصن أمان لما يدون به، بدليل ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «مَا كَانَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ يَكْتُبُهُ بِيَدِهِ وَيَعِيهِ بِقَلْبِهِ، وَكُنْتُ أَعِيهِ بِقَلْبِي وَلَا أَكْتُبُ بِيَدِي».

وروى البخاري بسنده عن همام بن منبه قال: سمعت أبا هريرة يقول: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ».

هذا وقد أحصى الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الصحابة الذين كانوا يكتبون أو كانت لهم صحف فبلغ عددهم اثنين وخمسين صحابياً.

الشبهة الرابعة السنة فيها الصحيح والموضوع بخلاف القرآن

الرد عليهم: إن من قال السنة فيها الصحيح والموضوع، وسكت، أفاد أن صحيح السنة مختلط بموضوعها ولا يميز الغث من السمين، وهذا تجن على الحقيقة ومجانبة للصواب، ولو أن قائله أنصف لأكمل الكلام فقال: السنة فيها الصحيح والموضوع، والصحيح معلوم والموضوع معلوم، فما لا خلاف فيه أنه كان هناك وضاعون وكذابون لَفَقُوا أقوالاً، ونسبوا إلى رسول الله ﷺ، ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة التي تخيلها أصحاب هذه الشبهة، وأثاروا بها الوسوس في النفوس، فقد كان إلى جانب ذلك عدد وفير من الرواة الثقات المتقين العدول وعدد وفير من العلماء الذين أحاطوا حديث رسول الله ﷺ بسياج قوي يعسر على الأفاكين اختراقه، وإلا فَمَنْ الذي كشف كذب الكفرة والزنادقة وغلاة المبتدعين، وَمَنْ الذي عَرَّفَ بالموضوع وبأسبابه وبأصنافه وبعلاماته وصنف فيه المصنفات المتعددة؟ إنهم الجهابذة الذين قال فيهم هارون الرشيد لما أخذ زنديقاً فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لِمَ تضرب عنقي؟ قال: «لأريح العباد منك»، فقال: يا أمير المؤمنين! أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم، أحرّم فيها الحلال، وأحلل فيها الحرام، ما قال النبي منها حرفاً؟ فقال له هارون الرشيد: «أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري، وعبد الله بن المبارك؟ فإنهما ينخلانها نخلًا فيخرجانها حرفاً حرفاً»، فهؤلاء الوضاعون لم يترك لهم الحبل على الغارب، يعبثون في الحديث النبوي كما يشاؤون، ولم يترك لهم المجال لأن يندسوا بين رواة الأحاديث النبوية

الثقات العدول دون أن يعرفوا، ونختم هذه الشبهة بما ذكره الإمام ابن قيم الجوزية: قال الإمام أبو المظفر السمعاني: «فإن قالوا: قد كثرت الآثار في أيدي الناس واختلطت عليهم، قلنا: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم، والدنانير، فيميزون زيوفها ويأخذون خيارها».

الشبهة الخامسة عرض الحديث على القرآن: يحتج بعض من يرد السنة النبوية بحديث: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله» وهم بذلك يخالفون منهجهم في الاكتفاء بالقرآن، ويحتجون بالحديث، وهم لا يرون الاحتجاج بالحديث أصلاً؟ أهو رفض الحق لأجل جحوده فحسب، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ۝٤٩﴾ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝٥٠﴾ (٥٠) ^(١)، وعلى فرض التنزل مع الخصم فنقول: إن القاعدة تنص على أن الاحتجاج فرعٌ للصحة لا العكس، فكيف يحتج بما لا يعلم ثبوته من عدمه؟ ولذا كان الواجب على كل من يحتج بشيء أن يتأكد من ثبوته من عدمه، ولذا ناقش في البداية صحة هذا الحديث، لبيان صلاحيته للاحتجاج من عدمه، فنقول: إن الحديث رواية منقطعة عن رجل مجهول، قال الشافعي: «احتج على بعض من رد الأخبار بما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله» فقلت له: ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير، وإنما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء».

قال البيهقي: «أشار الإمام الشافعي إلى ما رواه خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر، عن رسول الله ﷺ: أنه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى السلام، فصعد النبي ﷺ المنبر فخطب الناس فقال: «إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني».

(١) سورة النور/ 49 - 50.

البيهقي: (خالد مجهول، وأبو جعفر ليس بصحابي فالحديث منقطع)، ثم إن هذا الحديث المزعوم يطلب عرض أقوال النبي ﷺ على القرآن، فإن وافقه كان حديثاً، وإلا فلا، هذا ما فعله العلماء حيث قالوا: عرضنا حديث العرض على كتاب الله تعالى فوجدناه مكذوباً، فإننا لم نجد آية في كتاب الله تعالى تطلب منا عرض أقوال نبيه ﷺ على القرآن، بل وجدنا عكس ذلك، وجدنا القرآن الكريم يطلب طاعة نبيه ﷺ بصفة مطلقة وبشكل قاطع، وبدون هذا العرض المزعوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (1).

السنة تحذرنا منهم ومن مزاعمهم: أخرج أحمد وابن ماجة والترمذي عن المقدم بن معدي كرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فاحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطه معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤوه فإن لم يقرؤوه فله أن يعصبهم بمثل قرأه». وزاد أبو داود «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه». وزاد الترمذي: «وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله». ثم قال هذا حديث حسن غريب.

رفض السنة دليل على الزيغ والانحراف

يروى عن أبي أيوب السخيتاني أنه قال: «إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا وحدثنا بالقرآن فاعلم أنه ضال مضل».

الخاتمة

إن رد السنة يعني رد القرآن، ومن ثم رد الإسلام كله؛ لأنه يستحيل العمل بالقرآن دون السنة، فالله - تعالى - أوكل لنبيه - عليه الصلاة والسلام - واجب بيان

(1) سورة الحشر/7.

القرآن، كما قال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾⁽¹⁾. ومهمة البيان أكلها الله لنبيه حصراً، فكل بيان للقرآن يناقض بيان النبي ﷺ فهو مردود وباطل، ولا علاقة له بالقرآن، فالحفاظ على السنة حفاظ على القرآن، وتضييع السنة تضييع للقرآن، وقد قال بعض العلماء: إن الله ضمن حفظ السنة، كما ضمن حفظ القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽²⁾، فالسنة بيان، والقرآن مبين، وحفظ المبين يستلزم حفظ البيان؛ لأنه إذا ضاع البيان ضاع المبين بضياح أهم مقاصده، وهي معانيه والعمل به، الذي لا يمكن إلا بالسنة. وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.



(1) سورة النحل/44.

(2) سورة ال